

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين

واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد ترتيب وتوصيف وتقييم

وظائف الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٩/١٠/٣

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية للعام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/١٢/١٥ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالي ٢٠١٠ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٤٥١٤٥٦٦٠ ج (فقط خمسة وأربعون مليوناً ومائة وخمسة وأربعون ألفاً وستمائة وستون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٤٤٣٣٤٣٢٢ ج (فقط أربعة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة واثنان وعشرون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٨١١٣٣٨ ج (فقط ثمانمائة وأحد عشر ألفاً وثلاثمائة وثمانية وثلاثون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ١٥/١٢/٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي